

## التطور التاريخي لحقوق الإنسان

شيرزاد احمد عبد الرحمن

الجامعة التكنولوجية

### الملخص :

نود القول أن لحظة وجود فكرة حقوق الإنسان وتطبيق القواعد العرفية، كانت في الأغلب منذ بداية تكوين الحياة المشتركة لمجموعات من البشر، وقد جاءت الفكرة بصورتها البدائية القديمة، حيث كانت المدينة منذ نشوءها يطبق بها بعض القواعد العرفية التي كانت تحمي بعضا من حقوق الإنسان والتي تدافع عن كرامته من أجل المعيشة بسعادة ونبذ العنف بين الناس. ولكن بعد أن تغيرت شكل المدن وأصبحت كبيرة، فقد تطورت تلك الحقوق وتحولت هذه القواعد العرفية إلى نصوص قانونية يعمل عليها الإنسان والدولة من أجل ضمان تلك الحقوق للإنسان.

وتتمثل حقوق الإنسان في العصور الوسطى بعدد من الوثائق والقوانين التي صدرت في عدة دول غربية، ويمكن أيراد أهم هذه الوثائق عن حقوق الإنسان ومنها ميثاق العهد الأعظم أو ماجنا كارتا (Magna-Carta) الصادرة عام ١٢١٥ والذي فرضه أمراء الإقطاع على الملك جان للحد من سلطانه، وهو يحتوي على أحكام أساسية فيما يتعلق بحق الملكية والتقاضي وضمان الحرية الشخصية، وحرية التنقل والتجارة، وعدم فرض ضرائب بدون موافقة البرلمان، ولقد كان للماجنا كارتا أثرها البعيد في انكلترا وسائر أوروبا. أما في العصر الحديث فقد شهدت حقوق الإنسان نهضة كبيرة بفضل عوامل عديدة دفعت إلى صدور عدد من موثيق وتشريعات كرسّت حقوق الإنسان، فقد صدرت في عصر الملك شارل الأول عريضة الحقوق (١٦٢٨) وهي عبارة عن مذكرة تفصيلية لحقوق البرلمان التاريخية وتذكيراً بحقوق المواطنين التقليدية التي كفلتها الشريعة القديمة وفيه تقرر المبدأ الاتي (لا يجبر احد على دفع اية ضريبة أو على تقديم اية هبة أو عطاء مجاني الا بقرار من البرلمان) وغيرها من الشرائع والقوانين الأخرى... الخ.

أما في الوقت المعاصر فقد دخلت حقوق الإنسان في مرحلة جديدة من مراحل تطورها وهي المرحلة الدولية، تلك المرحلة التي أصبحت فيها مواضيع حقوق الإنسان تأخذ طابعاً دولياً بعد أن كانت مسألة داخلية بحتة، وتزامنت مع حدوث الحرب العالمية الأولى وتأسيس عصبة الأمم التي تناولت في ميثاقها بنود تخص حقوق الإنسان، وبعد ذلك حدوث الحرب العالمية الثانية

وتأسيس الامم المتحدة وميثاقه الذي اشار في كثير من فقراته واكد على احترام وتعزيز وحماية حقوق الإنسان.

ان العراق القديم يمثل اولى الحضارات التي عرف الانسان فيها قيمة الحياة والعيش سوية، وهذا الامر دفعه الى نبذ العنف والبحث عن السعادة عن طريق التعاون مع بعضها البعض، لمواجهة مشقة الحياة فقد اكتشف علماء الآثار والتقيب، وجود اثر لمجمعات في العراق القديم يدل على اسكان البشر فيها والتي تعود الى فترة زمنية اكثر من مائة الف سنة، عاش سكانها على الصيد والزراعة وتربية الحيوانات واستقروا في الارياف، وكانت هذه المجتمعات قائمة على اساس انصهار الفرد في الجماعة وكانت امورها تدار بغير قانون ، وان الانسان في هذا المجتمع اكثر رقيا والتزاما بما يسمى حقوق الانسان، وذلك لان حقوق الانسان لم يكن متصورا وجودها في المجتمع وفقا للمفهوم الذي تناولته القوانين في الوقت الحاضر. وتطورت حقوق الانسان اكثر فأكثر عندما ظهرت المدن الكبيرة في العراق القديم، وذلك في القرن الرابع قبل الميلاد. وبما ان الحماية القانونية ركن من اركان الحق، حيث لا يعتبر حقا ان لم تتوفر له الحماية القانونية وتمكين صاحبه من التمتع به. وهكذا فان الحق مرتبط بالقانون ولا ينفصل عنه، فمتى وجد القانون يوجد الحق ومنه حقوق الانسان. وهكذا توجد صلة قوية بين فكرة القانون وفكرة الحق، وفيما يتعلق بفكرة الحق وحقوق الانسان في العراق القديم، لقد اثبت التأريخ ان القانون ظهر لأول مرة في العراق، في البداية كان على شكل قواعد عرفية، وبعدها اصبح على شكل قواعد قانونية.

### قانون اورنمو

هو أقدم القوانين المكتوبة الذي تم العثور عليها من قبل علماء الآثار وهذا القانون اصدره الملك السومري ارونمو مؤسس لسلالة أور الثالثة (٢٠٠٣ - ٢١١١ قبل الميلاد). وقد استطاع العالم المسماري صموئيل نوح كريم بالتعرف على لوح مسماري كان محفوظ في متحف الشرق القديم في اسطنبول، وهذا اللوح كان يحتوي على اجزاء من هذا القانون الذي اصدره الملك السومري اورنمو. وقد جاء في هذا القانون اقرار لحقوق الانسان وكان هذا عام ١٩٥٢ الميلادي. وقد ذكر في مقدمة هذا القانون ما الهدف من تشريعه حيث تطرق الى توطيد العدالة والحرية في البلاد وازالة البغضاء والظلم والعدواة. وقد تضمن هذا القانون العديد من النصوص لمبادئ حقوق الانسان التي تم اقرارها في الاعلان العالمي لحقوق. وأن مثل تلك الحقوق تحريم المساس بجسم الانسان والذي جاء نصه في المواد (١٥) الى (١٩)، وهنا نتطرق الى بعضها والواضح منها حيث تنص المادة

/ ١٦ على ان: ((اذا حطم رجل متعمدا طرف رجل اخر بهراوة، عليه ان يدفع منا واحدا من الفضة)) وجاء في المادة/١٧ على ان: ((اذا قطع رجل بسكين انف رجل اخر، عليه ان يدفع ثلثي المنا من الفضة)) وجاء في المادة/١٩ على ان: ((اذا كسر رجل سن رجل اخر، عليه ان يدفع شيقلين من الفضة لكل سن)).

### قانون لبت عشتار

هذا القانون من القوانين التي تعود الى بداية العهد البابلي القديم والذي كان يطلق عليه بعض العلماء (أيسن-لارسا) واللغة التي كان مدونا بها هي اللغة الاكدية. وهذا القانون اصدره الملك لبت عشتار، وهو خامس ملوك سلالة ايسن والذي استمر حكمه في الفترة ١٩٢٤-١٩٣٤ قبل الميلاد، وهذا القانون تضمنت نصوصه حقوق الانسان في العراق القديم. يتألف هذا القانون من مقدمة مشابهة لقانون اورنمو وخاتمة ومواد قانونية أخرى. وقد عثر على هذا القانون من خلال التنقيبات التي قامت جامعة بنسلفانيا في مدينة (نفر) وكان ذلك في السنوات الاولى من بداية القرن العشرين وقد قام العلماء على دراستها وترجمتها وقراءة ثمان وثلاثين مادة من موادها فقط التي كانت مكتوبة باللغة السومرية ومن ضمن هؤلاء العلماء الذين قام بترجمتها هو العالم ((فرنسيس شيل, francis steele)) وقد قام بنشرها في عام ١٩٤٧م.

وقد تضمنت المقدمة تمجيذا للالهة السومرية العظام ولاله المدينة الرئيسي وكيفية اختيار الالهة للملك ((لبت عشتار)) الراعي الحكيم لنشر العدل في البلاد والقضاء عن الشكاوى والقضاء على العداوة وجلب الرفاهية للسومريين والأكديين. ومن الحقوق التي اكد عليها هذا القانون حماية طبقة العبيد ومنع الاساءة اليهم وواجب انصافهم ، ومنع تعذيب الانسان للانسان، وضمن حقوق الطفولة، ومنع المساس بجسم الحيوان، كما ان هذا القانون اعتبر المتهم بريئ حتى تثبت أدانته. وهنا وضع القانون نصا بعدم الايجاز فيه لأي شخص يلقي القبض على شخص آخر بجرم يعتقد أو يشك أنه اقترفه. وهنا حدد ان عملية القبض تتم فقط في حالة ثبوت الجرم. كما أن مواده اعطت للانسان حقه عندما يلحق الضرر والمساس وتتص المادة /١٤ على انه: (( اذا اشتكى عبد سيد على سيده بسوء معاملته وثبت على سيده اساءة عبوديته مرتين، فسوف يحرر العبد)) كما جاء في الخاتمة ان: (( لبت عشتار ابن الاله انليل قد قضيت إلى البغضاء والعنف وعملت إلى ابراز العدالة والصدق وجلب الخير للسومريين والاكديين)).

### قانون اشنونا (قانون بلا لاما)

يتألف هذا القانون من مقدمة وستين مادة قانونية وهو مدون باللغة السومرية والأكدية يتضمن حقوق الإنسان في العراق القديم.

ونسب هذا القانون الى مملكة أشنونا. وقد اكسب المملكة أهمية خاصة بعد سقوط سلالة أور الثالثة في نهاية الألف الثالث قبل الميلاد التي أصبحت إحدى الدويلات التي تحكم العراق آنذاك. وتدل الآثار التي اكتشفت في العراق وفي منطقة دىالى على الكثير من النصوص المسمارية بأن احكام هذه المملكة وغالبية سكانها من الاقوام الاشورية السامية

وقد نظر هذا القانون الى حقوق الانسان من الزاوية الاقتصادية، ورفع المعاناة الاقتصادية عن الانسان، لذلك انتهج هذا القانون نهجا اشتراكيا لرفع المعاناة عن المواطنين. فقد حدد أسعار السلع والخدمات والمواد الأساسية التي يحتاجها الانسان لادامة حياته وتصريف شؤونه اليومية، كسعر الحبوب والزيوت والصوف وملح الطعام، والنحاس واللحوم والنقل البري والنقل المائي. كما تطرق هذا القانون الى جريمة السرقة ولاحظ الظرف التي تم فيها مثل تلك الحالة واخذ بما يسمى اليوم بالظروف المشددة عند تحديده للعقاب. فمثلا السارق الذي يقبض عليه نهرا داخل سياج حقل أو دار يعاقب بغرامة قدرها عشر شيفلات من الفضة.

اما اذا قبض عليه ليلا فعقوبته الموت. كذلك جاء في هذا القانون كيفية المحافظة على حقوق الاسير، إضافة الى الحقوق التي وردت في القوانين السابقة... الخ

### قانون حمورابي

هذا القانون أصدره الملك حمورابي وهو أشهر ملوك العهد البابلي وسادس ملوك سلالة بابل الاولى (١٧٥٠ - ١٧٩٢) قبل الميلاد). فقد كتب هذا القانون على مسلة كبيرة من الحجر الاسود، طولها ٢٢٥ سم وقطرها من الأعلى ١٦٠ سم ومن الاسفل ١٩٠ سم ومن الوسط ٦٠ سم، وهي اسطوانية الشكل ولكنها ليست دائرية تماما. رتبت مواد قانون حمورابي في اربعة واربعين حقلا، وكتبت باللغة البابلية على غرار قانون لبت عشتار وبالخط المسماري. يحتوي الحجر على ٢٨٢ مادة ماعدا المواد التالفة بسبب التخريب الحاصل في احد اجزاء المسلة. وقد وجدت المسلة في مدينة سوسة عاصمة عيلام جنوب غربي ايران اثناء حفريات البعثة التنفيذية الفرنسية (١٩٠١ - ١٩٠٢ م) وهذا القانون من اكثر القوانين اهتماما بحقوق الانسان قبل الانسان، وقد تضمنت حقوق الانسان التي وردت في القوانين التي سبقتها، وازداد اليها حقوقا اخرى كثيرة. اذ ان حمورابي قد حذف مواد القوانين السابقة التي لا تتفق مع روح العصر الذي يعيش فيه، وازداد مواد

قانونية اخرى اقتضتها مصلحة المجتمع في حينه وبالاخص المواد القانونية الصارمة الخاصة بعقوبة الموت ومبدأ القصاص. جدير بالذكر، ان قانون حمورابي يتألف من ثلاثة اجزاء رئيسية، المقدمة والمتن والخاتمة. وقد جاءت مقدمة قانون حمورابي بصورة مطولة وهذا كان عكس ما جاء في مقدمة المدونات السابقة من قانون أرمنو ولبت عشتارحيث أكد في القانون على نشر الحق والعدل في البلاد وذلك لتحقيق الخير للناس، وهذا جزء من المقدمة.

((انذاك اسمياني(الالهان) انووالليل بأسمي، حمورابي، الامير النقي الذي يخشى الهته، لاوطد العدل في البلاد، لأقضي على الخبيث والشر، لكي لا يستعبد القوي الضعيف، ولكي يعطو(العدل) كالشمس فوق ذوي الرؤوس السود، ولكيينير البلاد من اجل خير البشر)) اما المتن، فقد تضمن مايقارب (١٨٢) مادة قانونية، وأن كل مجموعة من تلك المواد تتعلق بموضوع معين، وهي التقاضي (الاتهام الكاذب، شهادة الزور، تلاعب القضاة) والاموال (الجرائم التي تقع على الاموال، الأراضي والعقارات، التجارة والعلاقات التجارية) والأشخاص (الاحوال الشخصية، اىذاء الاشخاص) واجور الأموال والأشخاص (مسؤوليات اصحاب المهن واجورهم، اجور الاشخاص والحيوانات ومسؤولية اضرارهم) وبيع العبيد. و أشار في الخاتمة حمورابي الى القوانين العادلة التي وضعها ثم اشار الى صفاته الرفيعة ومؤهلاته وقابلياته الفذة التي منحتها أياها الالهة المختلفة ثم يذكر بعد ذلك انه في سبيل ان، لا يظلم القوي الضعيف، ولمنح العدالة لليتيم والارملة في بابل، وهذا جزء منها: (( لقد كتبت كلماتي النفيسة على مسلتي وثبتها امام تمثالي ملك العدالة، في بابل المدينة التي رفع رأسها الالهان انو وانليل عاليا، وفي ايساكيلا المعبد الذي اسسه ثابتة كالسما والارض، لأقضي البلاد بالعدالة ولاوطد النظام في البلاد، ولكي امنح العدالة للمظلوم))

وفي الختام، ما نود ذكره، هو ان قانون حمورابي قد حدد مسؤولية حاكم المدينة عن الأمن والاستقرار وحماية اموال المواطنين، فاذا سرت اموال شخص فان على حاكم المدينة تعويضه عن الاموال التي سرت منه. واذا فقد شخص من المدينة فعلى اهالي المدينة وحاكمها تعويض اهله. وأكد ايضا على الرعاية الصحية للمواطنين وحمل الطبيب المسؤولية عن الاخطاء التي يحدثها للمريض. وان ابرز ما اهتم به قانون حمورابي هو اقامة نظام قضائي متطور من اجل ان يكون ملجأ يلجأ اليه الانسان لحماية حقوقه، وليصبح القضاء الرقيب على حماية حقوق الانسان ومنع الاعتداء عليها.

## حقوق الانسان في الشرائع والأديان السماوية

إذا أردنا التطرق لحقوق الإنسان في الديانات السماوية، يجب أولاً : التمييز بين الأديان ( اليهودية ، المسيحية ، الإسلام ) كأديان ساهمت في تأسيس الوعي بحرية الإنسان وحقه في العيش الحر الكريم، و تحريره من كل القيود، حيث أن هذه الأديان ذات المصدر الواحد، جعلت الإنسان هو مدار الكون ومناط التكريم بصفته الإنسانية ، ويجب أن نفرق بين تاريخ تطبيق هذه الديانات على حياة المجتمعات ، وما رافقها من تطرف وإجحاف في حق المخالفين في الرأي،والمعتقد و المذهب ( وهذا حتى ضمن الدين الواحد ).أن الديانات السماوية تعتبر الحياة هبة من الله ،وأن الانسان محمول بجبلته على الحفاظ والمثابرة على حياته،فلا يجوز أن يحرم أحد منها ولايجوز أن ينتهك في شيء حامل الحياة وحاويها وهو الجسم،لأن كل انتهاك أو تأليم أو تعذيب،أو فناء للجسم يعد حرمانا من الحياة أو تنقيص من قداستها.وان المساواة بالحقوق يجب ان تكون متساوية ولافرق بين الديانات في ذلك لانهم خلقوا لنفس المصير وانهم متساوون لأن خضوعهم لنفس الخالق هو اقوى شيء للتساوي.وستناول في هذا الموضوع في ثلاث مطالب الديانات مثل الديانة اليهودية والمسيحية والشريعة الاسلامية.

### حقوق الانسان في الشريعة الاسلامية

أن الاسلام منذ بزوغه جاء بأعلان حقوق الانسان، وقد دخلت هذه الحقوق حيز التنفيذ منذ معرفة وحدانية الله سبحانه وتعالى، حيث خلق البشر وكرمهم أفضل واحسن تكريم على جميع مخلوقات بقوله تعالى (ولقد كرمتنا بني آدم و حملناهم في البر و البحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلاً) ووضع لهم المنهج الذي يسرون عليه في هذه الحياة،وطلب منهم طاعته وطاعة رسوله وأولي الأمر ولكن هذه الطاعة حددها الله سبحانه وتعالى في الحدود التي رسمها الاسلام لهم.فقد جعل الاسلام الانسان المحورالمركزي للمسيرة الانسانية بحيث تصب كل معطياتها وانجازاتها وطموحاتها في محصلة نهائية هي خير هذا الانسان، لأن الانسان هو أكرم ما في الوجود وهو فعلاً أكرم ما في الوجود، ولكن لأن الله عز وجل خلق الانسان، جزءاً من خلق الكون كله، بسماواته وارضه وجماده ونباته وحيوانه، انما خلقها كلها لتكون مسخرة لخير الانسان، أكرم خلق الله عند الله بقوله تعالى (الم تروا ان الله سخر لكم ما في السماوات والارض). وقد جاء الاسلام ليرى أن هناك واقعا كان يسود فيه الظلم والاستبداد وامتهان لكرامة الانسان واستباحة لحقوق الافراد والجماعة،فقد تعامل معها بواقعية من حيث الصيغ التي وضعها من أجل أن يؤمن للفرد أو الجماعة حقوقهم من ولادتهم حتى لحظة مماتهم فلم يترك

شيء إلا ونظمه. وقد استندت الكثير من القوانين والمواد على ما جاء في القرآن والسنة من حقوق للإنسان وصيغت على شكل مواد قانونية. إن حقوق الإنسان في الإسلام لاقت اهتماماً كبيراً حيث حظيت باهتمام وطني وإقليمي وعالمي، وتمخض عن هذا الاهتمام عن بلورة وصياغة العديد من الإعلانات الوطنية والإقليمية والعالمية لحقوق الإنسان، وإن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان موجود فيه الكثير من النصوص المناظرة في القرآن الكريم، فالإسلام العظيم كان السباق إلى تقرير حقوق الإنسان، دون ضغوط وطنية ولا إقليمية ولا عالمية، ولعل القارئ للقرآن الكريم سيجد مئات الآيات الكريمة التي تقر حقوق الإنسان على أكمل وجه وأفضل وأجمل ما تكون الحقوق الإنسانية، وينبغي أن نشير إلى أن حقوق الإنسان التي يقرها الإسلام ليست منة من حاكم ولا من منظمة، وإنما هي حقوق أزلية فرضتها الإرادة الربانية فرضاً كجزء لا يتجزأ من نعمة الله على الإنسان حين خلقه في أحسن صورة وأكمل تقويمه، فالإسلام حدد مدلول كل الحقوق والحريات العامة بما يصون كرامة الإنسان ويكفل حقوقه وحرياته، سواء بتقرير الحقوق والحريات العامة التقليدية أو الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فمن المبادئ الرئيسة التي دعا إليها الإسلام، مبادئ الحرية والمساواة، فاتخذ الإسلام الحرية الفردية كدعامة أساسية بالنسبة لكل ما سنه للإنسان من عقائد ونظم وتشريع، فاعتبر الإسلام إقراره للحريات إقراراً منه لأنسانية الإنسان. فالحرية في الإسلام تستمد من العقل، وميزان العقل هو العدل والمساواة، وهذا ما قامت عليه الدعوة الإسلامية من خلال دستورها القرآن الكريم. فالشريعة الإسلامية قررت للمسلمين حقوقاً تخصهم كأفراد وحقوقاً تشملهم كجماعة وأمة... الخ

### حقوق الإنسان في الديانة اليهودية

غرست اليهودية في نفوس أتباعها اعتبارات المصلحة القومية، وقواعد العناية بالشعب ومصائره، ونادت بالجزاء على الفضيلة والعقاب على الرذيلة، هذا بالنظر إلى الديانة اليهودية في أصولها الأولى. ولكن نظراً لما شابها من التحريف في نصوصها فإن استناد اليهود إلى نصوص التوراة المحرفة وإلى ما جاء في ' التلمود ' الذي يعتبر شريعة بني إسرائيل العليا، قد جعلوا من شعبهم شعب الله المختار، وفي هذا يظهر اليهود على أنهم فضلوا أنفسهم على كل شعوب الأرض، وهذا يعد إقراراً منهم على عدم وجود مبدأ المساواة عندهم، كما يعد هذا تكريساً للتمييز والتفاضل بين البشر الذي يمثل في الحقيقة صورة من صور انتهاك حقوق الإنسان. ويزداد ذلك وضوحاً من خلال إباحة الإسرائيليين قتل غيرهم، وغزوهم للشعوب الأخرى (حسب تأويلهم للكتاب

(المقدس). إن الممارسة الدينية اليهودية بهذه المفاهيم المبنية على العنصرية، تؤكد بعدهم عن مبادئ العدل والمساواة واحترام الحقوق الطبيعية للإنسان.

### المطلب الثاني : حقوق الانسان في الديانة المسيحية

هذه الديانة جاءت بالدعوة والتسامح ومحبة الانسان لأخيه الانسان ،وهي تنظر الى حقوق الانسان من خلال عنصرين أساسيين : العنصر الأول هو كرامة الشخصية الانسانية ، اما العنصر الثاني هو تحديد السلطة . وهنا أدى هذا الامر الى عدم قبول فكرة السلطة المطلقة فيما يتعلق بالكرامة الانسانية ؛ فقد فرقت الديانة المسيحية بين الفرد كإنسان واعتبرته ان الله هو الذي خلقه، وهذه الفكرة اخذتها الديانة المسيحية عن الفلسفة اليونانية. وهذه الفكرة توضح أن الشخصية الانسانية تستحق الاحترام والتقدير. كما أن هذه الديانة أكتفت بأعلان حرية العقيدة وأعطت للإنسان طابعا انسانيا من خلال دعوتها لتحقيق مثل عليا للإنسانية، وذلك باعتمادها على اساس المحبة كما حاربت التعصب الديني.

وحملت المسيحية الى الفكر الاوروبي والى قانون حقوق الانسان كرامته الشخصية الانسانية وفكرة تحديد السلطة، فقد جاء تأكيدها على كرامة الانسان الذي يستحق الاحترام والتقدير كما انها رأت بان السلطة المطلقة لا يمارسها الا الله وان أي سلطة فوق هذه الارض لا يمكن أن تكون سلطة مطلقة ، وترى أن اي سلطة انسانية منظمة تكون سلطة محدودة ، ولا يمكن لسلطة أي حاكم مهما تكن صفة المطلقة، وهنا ترى هذه الديانة ان من حق الناس ان يثوروا على الحاكم اذا كانت تلك التعاليم السماوية لم تطبق بالصورة الصحيحة . كما ان الديانة المسيحية ومن خلال الكنيسة فصلت الدين عن الدولة مؤكدة بذلك تعاليم المسيح (ما لقيصر لقيصروما لله الله). وهنا قد رسمت هذه الديانة حدودا فاصلة بين ما هو دنيوي وذلك من أجل تنظيم المجتمع الانساني على أساس واضح وخاصة ما يتعلق بالروابط بين الفرد والسلطة، وهناك قواعد كثيرة في الدين المسيحي منها قول سيدنا عيسى (عليه السلام ) - (احبوا اعدائكم، احسنوا الى مبغضيك، من ضربك على خدك الأيمن فأدر له الخد الايسر).

أن المبادئ الانسانية التي رسختها هذه الديانة اعطت صورة متقدمة لمجتمع تقوم علاقته على القوة والتمايز الطبقي، وهذا ما جاءت به هذه الديانة من التسامح والمحبة بأحسن أشكالها الانسانية ، كما انها وقفت امام عقوبة الاعدام وعملت على وضع تشريعات لحماية حقوق الانسان من تلك العقوبات لكي يضمن الانسان حياته.



## التعريف بحقوق الإنسان

**الحقوق لغة:** المفرد بالعربية هو (الحق) ضد الباطل، وهو بمعنى الثابت والواجب المقتضي والجمع (حقوق). والفعل منه (حق) ثبت ووجب، يقال (هو أحق به) بمعنى أجدر ويقال (كان حقاً له في مال أبيه) أي نصيبه وحظّه من ذلك المال. فالحق في المال تعني النصيب. و(الحاقة) هي القيامة لأنها تفصل بالحق وتحق كل مجادل في دين الله بالباطل فتحقه أي تغلبه. و(الحقيقة) الواقعة الثابتة التي تتطابق مع الواقع الموضوعي، والجمع حقائق.

وفي العربية أيضاً يرتبط مفهوم (الحق) بمفهوم (الواجب) ارتباطاً تتأوب وتلازم، ولا يتخصص معنى أي منهما إلا بحرف الجر. وهكذا فالفعل: (حق له) يفيد تماماً مثلاً أن (حق عليه) هو بمعنى (وجب عليه)، أو ثبت عليه. وأغلب ما ورد في القرآن من فعل (حق) جاء متعدياً بحرف (على) ليفيد ثبوت الشيء ولزومه ووجوبه من ذلك مثلاً قوله تعالى-((وإذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا مترفيها ففسقوا فيها فحق عليها القول فدمرناها تدميراً)).

**الحقوق اصطلاحاً:** يقصد بها الميزات أو المصالح أو الحريات التي يتوقعها الفرد أو الجماعة من المجتمع، أو من الدولة وبما يتفق مع معاييرهما. والحقوق من وجهة نظر القانون هي السلطة التي يخولها القانون لشخص لتمكينه من القيام بأعمال معينة تحقيقاً لمصلحة له يعترف بها القانون. كما يمكن تعريفها على أنها المعايير الأساسية التي لا يمكن للبشر أن يعيشوا من دونها بكرامة كإناس.

وحقوق الإنسان هي أساس الحرية والعدالة والسلام، وإن من شأن تفعيلها واحترامها أن يتيح إمكان تنمية الفرد والمجتمع تنمية كاملة... الخ

## مفهوم حقوق الإنسان

حقوق الإنسان هي تلك الحقوق المتأصلة لجميع البشر، وإيا كانت جنسيتهم لدينهم ومكان إقامتهم أو اختلاف أجناسهم وقومياتهم وأعرافهم واللوانهم وأديانهم أو لغاتهم. وحتى أي وضع أخرجت أنما جميعا على قدم المساواة في الحقوق الإنسانية من غير تمييز، وتلك الحقوق مترابطة وقابلة للتجزئة. وهناك الكثير من الحقوق يتم التعبير عنها من خلال حقوق الإنسان العالمية والتي يضمنها القانون وذلك على شكل معاهدات والقانون الدولي العرفي والمبادئ العامة وغيرها من مصادر القانون الدولي. وإن القانون الدولي لحقوق الإنسان في كثير من النصوص يحث على التزام الحكومات على العمل والتصرف بطرق معينة والامتناع عن طرق أخرى، وذلك من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية للأفراد أو الجماعات.

إن تنمية جذور حقوق الإنسان تمتد في كل مكان في العالم من أجل الحرية والمساواة حيث يوجد الأساس الذي تقوم عليه حقوق الإنسان وذلك من خلال احترام حياة الإنسان وكرامته وهذا يكون في أغلبية الديانات والفلسفات وبدون تحديد. وترد حقوق الإنسان في الإعلان العالمي بما يتعلق بالحقوق الإنسانية والذي تحدد في بعض الصكوك الدولية مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ما ينبغي على الحكومات فعله أو عدم فعله من أجل احترام حقوق مواطنيها.

## خصائص حقوق الإنسان

تتصف حقوق الإنسان بأنها ضمانات قانونية عالمية يمكن من خلالها حماية الأفراد والمجموعات من إجراءات بعض الحكومات التي تقوم بالتدخل في الحريات الأساسية والكرامة الإنسانية. وأن القانون العالمي لحقوق الإنسان يلزم الحكومات التي تقوم بفعل أشياء معاكسة للقانون، فهو يمنعها كقانون من فعل تلك الأشياء. كما أن حقوق الإنسان لا تشتري ولا تكتسب ولا تورث، فهي ببساطة ملك الناس لأنهم بشر. فحقوق الإنسان متأصلة في كل فرد. وهذه الحقوق لجميع البشر بغض النظر عن الدين أو الجنس أو الأصل وقد ولد الإنسان حرا وهو متساوي بالحقوق مع جميع البشر فلا يمكن التمييز من خلالها بينهم. وأن حقوق الإنسان عالمية ولا يمكن انتزاعها؛ فلا يجوز من أحد أن يحرم شخصا آخر من حقوق الإنسان حتى لو لم تعترف بها قوانين بلده، أو عندما تنتهكها تلك القوانين. حقوق الإنسان حقوق ثابتة وليست قابلة للتصرف. ووجودها من أجل أن يعيش الناس بكرامة

وحرية وأمان وان يتمتع بها من خلال مستويات معيشية تليق بهم وان هذه الحقوق لا تقبل التجزئة فالكل مشمولون بها.

كما أن حقوق الإنسان وحياته الأساسية تختص ببعض الخصائص التي تميزها عن غيرها من أنواع الحقوق والحريات وهذه الخصائص هي:

- ١- حقوق الإنسان لها طابع العالمية فهي لكل بني البشر أينما كانوا ومهما كانوا رجالاً ونساء.
- ٢- حقوق الإنسان ليست منة من أحد ، وهي ثابتة لكل إنسان سواء تمتع بها أم حرم منها واعتدي عليها .
- ٣- حقوق الإنسان غير قابلة للتجزئة.
- ٤- حقوق الإنسان لا تقبل التصرف بالتنازل عنها فهي ثابتة لكل إنسان حتى مع عدم الاعتراف بها من قبل دولته.
- ٥- حقوق الإنسان متطورة ومتجددة فهي تواكب تطورات العصر في تجذرها وتجدها لتشمل مختلف مناحي الحياة.
- ٦- حقوق الإنسان واحدة لجميع البشر بغض النظر عن العنصر أو الجنس أو الدين أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي. وقد وُلدنا جميعاً أحراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق.. فحقوق الإنسان عالمية.

### مصادر حقوق الإنسان

تتكون مصادر حقوق الإنسان من ثلاثة مصادر رئيسية هي:

المصدر الدولي والمصدر الوطني والمصدر الديني، وهناك مصداحيات وهو يتمثل في الاعلانات والمواثيق الدولية وأحكام المحاكم والمنظمات واللجان الدولية المختصة بحقوق الإنسان.

**أولاً: المصدر الدولي:** وهذا المصدر ينقسم الى مصدرين: عالمي وأقليمي.

١- **المصدر العالمي:** وهو المصدر الذي يشمل المواثيق الدولية، وتنقسم هذه المواثيق من خلال دورها الى مواثيق عامة ومواثيق خاصة.

أ- **المواثيق العامة:** وهي تلك المواثيق التي تكفل معظم حقوق الإنسان، كما انها تعتبر بمثابة الشرعية العامة لحقوق الإنسان. وان من ضمن هذه المواثيق :

- ميثاق الأمم المتحدة للعام ١٩٤٥.

- العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للعام ١٩٦٦.

- العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية للعام ١٩٦٦.

ب- المواثيق الخاصة: وهي تلك المواثيق التي تختص بأنسان مثل الطفل والمرأة والشيخ والاشخاص المعوقين والمختلين عقليا وكذلك اللاجئين. كما ان هذه المواثيق تختص بشكل محدد في اتفاقات العمل ومنع التعذيب والرق والسخرة، كذلك لها سريان في حالات محددة مثل اتفاقات حقوق الانسان أثناء النزاعات المسلحة سواء كانت دولية أو أهلية.

٢- المصدر الاقليمي: وهو المصدر الذي يشمل مواثيق حقوق الانسان في المنظمات الاقليمية، أو تلك المواثيق التي تطبق تطبيقا اقليميا، وان مثل تلك المواثيق هي، مواثيق حقوق الانسان لدول مجلس اوروبا ومنظمة الدول الاميركية ومنظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية.

ثانيا - المصدر الوطني: هو الذي يشمل الدساتير والتشريعات الوطنية التي تتضمن نصوصا تكفل حقوق الانسان .

ثالثا - المصدر الديني: هذا المصدر من المصادر الأساسية التي تعتبرها الدول الاسلامية من المصادر الرئيسية دستوريا وتشريعيا. وهو ايضا من المصادر الاحتياطية عند الدول التي تلجأ الى الشريعة الاسلامية وذلك عند استنفاد الوسائل التشريعية حينها يتم الرجوع اليه. أن جميع تلك المصادر التي اسلفنا ذكرها تكمل بعضها بعضا وذلك لحماية حقوق الانسان، وان كل مصدر له قواعد تعامل من أجل كفالة تلك الحقوق، فالمصدر الدولي العالمي والاقليمي له قواعده العامة والخاصة للتعامل مع الانسان وكفالة حقوقه وحمايتها، وذلك من خلال حكومات الدول ذاتها ويأتي هذا عن طريق أرتضائها بهذه المواثيق التي وقعتها وقامت على تصديقها. وهنا يتطلب منها تطبيقها لأنها أصبحت تشريعات تعتبر على قدم المساواة مع القوانين الوطنية، كما انها تدعم المصدر الوطني لحماية حقوق الانسان في تلك البلدان وذلك عندما تتضمن تلك الدساتير نصوصا تكفل هذه الحقوق وتقوم على ترجمتها من خلال التشريعات الوطنية من خلال نصوص واضحة تحمي الانسان وحقوقه.

كما أن القضاء العادل يسهم في حماية القانون وحقوق الانسان وذلك بحرصه على استلزام روح الدستور ومنطق الحقوق الانسانية في القوانين الوطنية والمواثيق الدولية. ثم تأتي آيات القرآن الكريم والاحاديث النبوية الشريفة التي تكرم الانسان وترفع قدره وتصور حقوقه لتكون اساسا دستوريا وتشريعيا امام القاضي في الدول الاسلامية التي تعتبر الشريعة قانونها الاساسي.

المصادر الاحتياطية: هناك مصادر تضاف الى المصادر الرسمية لقانون حقوق الانسان وهذه المصادر تسمى مصادر احتياطية تتمثل في الاعلانات الدولية وهذه القوانين لاكتسب الصفة القانونية الملزمة مثل الاتفاقات والمعاهدات الدولية. وقد اصدرت الامم المتحدة العديد من هذه الاعلانات التي تار خلاف على قيمتها الالزامية، لكن هذه المصادر لها قيمة معنوية وأدبية من أجل توجيه الدول والمنظمات الدولية.

وهي تشمل الاعلان العالمي لحقوق الانسان للعام ١٩٤٨، الذي يعتبر مصدرا احتياطيا ما يصدر من من أحكام وقرارات من المحاكم الدولية لحقوق الانسان او ما يصدر من اللجنة المختصة بحماية حقوق الانسان كاللجنة المعنية بحقوق الإنسان المنبثقة من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية ومقرها نيويورك وجنيف، وكذلك ما يصدر من قرارات عن وكالات الأمم المتحدة المختصة بمسائل حقوق الانسان كالجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وغيرها من المنظمات المتخصصة. تلك هي المصادر الاساسية والاحتياطية لقانون حقوق الانسان. ومن هنا يرى الباحث ان مصادر حقوق الانسان هي:

- ١- المعاهدات والاتفاقيات الدولية ٢- العرف الدولي ٣- المبادئ القانونية العامة التي أقرتها الأمم المتحدة ٤- اعلانات وقرارات المؤتمرات الدولية ٥- الفقه والقضاء الدولي ٦- المنظمات غير الحكومية الدولية ٧- الاعتبارات والقيم الانسانية .

### انواع الحقوق من حيث النطاق والشمولية

يمكن تصنيف تلك الحقوق إلى ثلاث فئات:

- ١- الحقوق المدنية والسياسية: وهي الحقوق التي تسمى بالجيل الاول من الحقوق، وهذه الحقوق لها ارتباط بالحريات . وهي تشمل الحقوق التالية: الحق في الحياة والحرية والأمن؛ وعدم التعرض للتعذيب والتحرر من العبودية؛ والمشاركة السياسية وحرية الرأي والتعبير والتفكير والضمير والدين؛ وحرية الاشتراك في الجمعيات.
- ٢- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية: وهذه الحقوق تسمى بالجيل الثاني من الحقوق، وهي تشمل العمل والتعليم والمستوى اللائق للمعيشة؛ والمأكل والمأوى والرعاية الصحية.
- ٣- الحقوق البيئية والثقافية والتنمية: (وهذه الحقوق تسمى أيضاً الجيل الثالث من الحقوق، وتشمل حق العيش في بيئة نظيفة ومصونة من التدمير؛ والحق في التنمية الثقافية والسياسية والاقتصادية. هناك قول ان لكل شخص حقوقاً إنسانية، فأيضا هناك قول ، إن على كل شخص مسؤوليات نحو احترام الحقوق الإنسانية للآخرين.

## الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

يعتبر هذا الاعلان الأكثر قبولا ومقبولية على نطاق العالم حيث انه يبين في رسالته الاساسية أن لكل أنسان قيمة متأصلة. ففي العاشر من ديسمبر/ كانون الأول ١٩٤٨ اعتمدت الأمم المتحدة القرار رقم ٢١٧ وقد صوت عليه ٤٨ دولة على الرغم من امتناع ثمانى دول عن التصويت. وهذا الاعلان يتألف من ديباجة وثلاثين مادة وهذه المواد حدد فيها الحقوق الأساسية لكل شخص في العالم بغض النظر عن عنصره أو لونه أو جنسه أو دينه أو رأيه السياسي، أو أي رأي آخر، أو أصله الوطني أو الاجتماعي، أو ثروته أو مولده، أو أي اعتبار آخر. وقد تناولت المادة الاولى منه التعريف بالمسلمات الاساسية لحقوق الانسان وهي مايلي:

أولاً: ان الحق في الحرية والمساواة هو حق أصيل يكتسبه الانسان بالميلاد ولا يمكن اسقاطه، وثانياً ان الانسان بعقله وأخلاقه، كائن يختلف عن بقية الكائنات الحية، ولذا فأن من حقه التمتع بحقوق وحريات معينة لا يتمتع بها غيره من الكائنات. اما المادة الثانية جاء فيها أن المبدأ الأساسي للمساواة وعدم التمييز فيما يتعلق بالتمتع بحقوق الانسان والحريات الأساسية (التمييز من أي نوع، ولا سيما التمييز بسبب العنصر، أو اللون، أو الجنس أو اللغة أو الدين، أو الرأي سواء كان سياسياً أو غير سياسي، أو الأصل الوطني، أو الاجتماعي، أو الثروة، أو المولد، أو أي وضع آخر. اما المواد الاخرى فقد جاء بها العديد من الحقوق ومنها الحق في الحياة والحرية والامان والكثير بما يتعلق بالحقوق المدنية والسياسية.

كما جاء نص في هذا الإعلان على أن تتعهد الحكومات بتأييد حقوق معينة، ليس فقط بالنسبة لمواطنيها، بل أيضاً بالنسبة لأشخاص في بلدان أخرى.

كما إن الحدود الوطنية لا تمثل عائقاً أمام مساعدة الآخرين على اكتساب الحقوق. ومنذ اعلان الاعلان العالمي في عام ١٩٤٨، حيث أصبح هو المعيار الدولي لحقوق الإنسان. وفي عام ١٩٩٣، فقد عقد في فيينا (النمسا بين ١٤-١٥ حزيران) مؤتمر عالمي ضم ١٧١ دولة تمثل ٩٩% من سكان العالم، لكن على الرغم من أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان هو الذي أوحى بالجزء الأكبر من القانون الدولي لحقوق الإنسان، فإنه لا يمثل في حد ذاته وثيقة لها قوة القانون. لكن لهذا الإعلان بصفته إعلان مبادئ عامة له قوة كبيرة في أوساط الرأي العام العالمي.

وقد ترجمت مبادئ الإعلان إلى مبادئ لها قوة قانونية في صيغة العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في عام ١٩٦٩.

وهنا فقد التزمت الحكومات التي صادقت على هذين العهدين بأن تسن في بلدانها قوانين لحماية تلك الحقوق.

غير أن ما يزيد على نصف بلدان العالم لم تصادق على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية أو على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وهناك، أيضاً، صكوك إقليمية لحقوق الإنسان، وهي صكوك أوصى بها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، منها الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، والاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، والاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان، وهناك الكثير من المدونات القانونية الوطنية التي تكفل حقوق الإنسان.

#### أهمية الإعلان العالمي لحقوق الإنسان:

يعتبر الإعلان مثلاً أعلى مشتركاً وينبغي على كافة الشعوب وكافة الأمم التمسك به، كما أنه أصبح محكماً تقاس به درجة احترام المعايير الدولية وحقوق الإنسان. ومنذ الإعلان عنه وحتى وقتنا الحالي فإنه يعتبر من أهم إعلانات الأمم المتحدة، حيث أنه يشكل مصدراً أساسياً يلهم الجهود الوطنية والإقليمية والدولية من أجل تعزيز حماية حقوق الإنسان، حيث أن الإعلان حدد والحريات الأساسية الاتجاه لكل الأعمال اللاحقة في ميدان تعزيز وحماية حقوق الإنسان، فقدوفر الفلسفة الأساسية لعدد من الصكوك الدولية والإقليمية الملزمة قانوناً والتي تستهدف حماية الحقوق والحريات التي يعلنها. وقد جاء في اعلانات ومؤتمرات عقدت أن هذا الاعلان يمثل تقاهما تشترك فيه شعوب العالم ويشكل التزاماً على كاهل أعضاء المجتمع الدولي. ففي الأمم المتحدة عند أعداد صكوك دولية في ميدان حقوق الانسان جاءت الاشارة الى الإعلان العالمي فحسب، بل الاشارة الى أجزائه في الشرعية الدولية لحقوق الانسان.

#### المصادر:

- ٢- أ. حسين عبد المطلب السراج / الحقوق الاقتصادية والتنمية في مصر/ ص ٢٦
- ٣- د. غازي حسن صباريني/الوجيز في حقوق الإنسان وحرياته الأساسية/ ص ٤٦
- ٤- د. نظام عساف/مدخل الى حقوق الإنسان في الوثائق الدولية والاقليمية والاردنية/ ص ١١٢
- ٥- أ. شعيب احمد الحمداني /قانون حمورابي/بيت الحكمة للنشر والتوزيع/١٩٨٧/١٩٨٨/ ص١٤
- ٦- د. صاحب عبيد الفتلاوي /تاريخ القانون / مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع/ عمان/ ١٩٩٨ /ص٧٦
- ٧- أ. محمد الجندي/ قانون حمورابي/موقع منتديات تاريخ وحضارة / ٢/نوفمبر/ ٢٠١٠
- ٨- التشريعات العراقية القديمة/ موضوع في موقع منتديات التاريخ العام /١٠/ديسمبر/ ٢٠١٠